مجلة إلكترونية تصدر عن
الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه
والدكاترة الباحثين التونسيين

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين
Association Nationale des Doctorants et Docteurs Chercheurs Tunisiens

مجلة
الدكتور الباحث التونسي

العدد الخامس

مجلة إلكترونية دورية تصدر كل شهرين

العدد الخامس، جويلية 2024

مجلة
الدكتور الباحث التونسي

تأسست في نوفمبر 2023

العدد الخامس، جويلية 2024

مجلة إلكترونية دورية تصدر كل شهرين عن
الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه
والدكاترة الباحثين التونسيين

هيئة التحرير
محمد حداد
وسيم حقي

لإرسال مقالاتكم

anddoc.tunisiens@gmail.com

محتوى العدد

المقالات

الدكتوراه...شهادة للتاريخ بألف كلمة حب
د. خلود نورالدين غنية – ص.5

تحدّيات البحث العلمي في مجال الدّراسات الثقافية الانقليزية (الآداب والحضارة الانقليزية) في تونس
د. حاتم بن جميع– ص.7

انتخابات هياكل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي: مآل الوعود والأهداف في ظلّ محدوديّة الميزانيّة
د. وسيم حقّي – ص.9

تأهيل شهادات نظام "أمد": من فكرة مشروع إلى التنزيل في دليل التوجيه الجامعي
د. محمد حداد– ص.13

مجّلة الدّكتور الباحث التّونسي، مجّلة الكترونية دوريّة تصدر عن الجمعيّة الوطنّية لطلبة الدّكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين، وصدر عددها الافتتاحي في نوفمبر 2023 وتهدف المجّلة إلى التّعريف بجهود طلبة الدّكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسّيين ونجاحاتهم واكتشافاتهم، كما تفتح المجال أمام مختلف وجهات النّظر الرّسمّية وغير الرّسمّية التي تهم مختلف الاختصاصات العلمّية. وهي فضاء لتعبير المهتّمين بواقع البحث لعلمي في تونس لبسط مواقفهم ومقترحاتهم المعرفّية والأكاديمّية. وذلك بحثا عن رؤية وطنّية علمّية أكثر إفادة وفاعلّية

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين
Association Nationale des Doctorants et Docteurs Chercheurs Tunisiens

anddoct

الذكرى التأسيسية الخامسة

13جويلية 2019 - 13جويلية 2024

anddoct anddoct.org anddoc.tunisiens@gmail.com

الدكتوراه...شهادة للتاريخ بألف كلمة حب

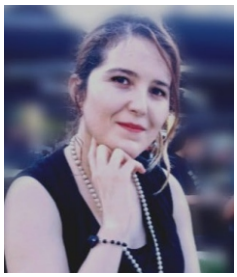

بقلم خلود نورالدين غنية

طالبة دكتوراه مختصة في علم الإجرام

رسالة الدكتوراه هي مزيج السنين الحاملة لأحلام من الحياة التي تمضي في دراسة القواعد الأكاديمية والمناهج العلمية والفكرية خلف تضحيات مادية واجتماعية، وحتى نفسية وجسدية. لتتضافر فيها التجارب والمتاعب في ظل هشاشة وضع البحث العلمي في تونس، والبعض من الثواني التي تمرّ على الباحث كالعمر يرسم بقلمه شكل حلمه في أطروحة بإمكانها أن تكون مرجعا، رسالة، مفهوما، أو رؤية جديدة لمبحث علمي أو طرح جديد على غرار البحوث الكلاسيكية والمعطيات الأكاديمية التي يستحضرها الكلّ حسب مجال اختصاصه وكأنها من المسلمات الإيديولوجية، العلمّية والفنّية.

حيث يجدر على كل دولة تحترم تحدّياتها نحو ترسيخ مناهج المدنّية والنهوض الاجتماعي والمؤسّساتي، والعلمي بالأساس أن تعترف بهذا الصنف من الشهادات الجامعية وهي أعلى الدرجات الأكاديمّية التي تستوجب فرض الاعتزاز بها، وذلك احتراما لمشوار من التضحيات والاجتهاد والشغف المعرفي والأكاديمي لكل باحث مؤمن بقيمة هذه الرسالة نحو مستقبل أفضل، تماما كما هو الحال في الدول الغربية والمناطق المتقدمة من هذا العالم التي تعتبر الدكاترة النخبة الأكاديمية المبجّلة على مستوى الرقي بالدولة والنهوض بالفكر المجتمعي وتطوير سياسات البحث والتخطيط والتجديد.

وربما هجرة الدكاترة الباحثين إيمانا منهم بحلم متجدّد لم ولن يرى النور في تونس خير دليل على هذا الوجع الذي ينتاب نخبة الدكاترة على المستوى المادي والاجتماعي، وخاصة النّفسي، فرغم الحديث عن تطوير البحث العلمي وجهود الجامعات التونسية نحو تحسين السياسة الأكاديمّية والتشجيع على تطوير البحث، إلّا أنّ الجهود التشريعّية أو المؤسّساتية العمليّة لتحسين وضعية الدكاترة الباحثين في تونس لا ترتقي إلا لكونها جهودا مبتورة لا تستوفي حق هذه النخبة المهمّشة ومغتصبة الحق في تقرير مصيرها.

ويجدر القول بأنّ وضعية الدكاترة الباحثين في تونس أصبحت إشكالا حقيقّيا خاصة في غياب أو عجز الدولة عن توفير آفاق تشغيل تستجيب للقيمة الأكاديمّية والعلمّية لهذه النخبة البائسة، ذلك أقل ما يقال عنها في غياب الاعتراف بقيمة شهادة الدكتوراه، وهو ما يعاب على الدولة التي تعمل على تحقيق مفاهيم التجديد والتصورات المدنّية، الإستراتيجّية المستحدثة والعدالة الاجتماعية، وغير ذلك من المكاسب التشريعّية التي تشغلها الملتقيات الإعلامية والصحف والمنابر في غياب مطلق لحضورها على أرض الميدان.

وللإشارة ففي الآونة الأخيرة من هذه العشرّية التمس الشارع التونسي حضور صوت الدكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل دون آذان صاغية، وهي إشكالية تفرض توحّد المواقف حتى يصبح اعتماد شهادة الدكتوراه ضمن أعلى درجات السّلم الوظيفي قضية رأي عام وصوتا واحدا لا يتجزأ.

ويبدو أنّ الوقت قد حان لجدّية التعامل مع هذه المسألة وتحديد مسار وآفاق وتطلعات الدكاترة في ظل الانتقال الديمقراطي وتجديد المسارات السياسية في تونس، ما يفرض على كل الهياكل المعنّية أن تشمل قضية الدكاترة الباحثين عنوانا للنهوض بالكفاءات التونسية فعلا وليس قولا، فالغياب أو التناسي المتعمّد والمطلق لهذه الوضعية الخاصة لا يمكن أن يحمل في طياته إلا عنوانا للإرهاب الفكري، النفسي والمجتمعي تتحمّله كل الهياكل المعنّية على يقين من وجع هذه النخبة المهمّشة.

ولئن كانت شـــهادة الدكتوراه في الأصل شـــهادة جامعية يفترض أنها أعلى درجة علميّة تقتضـــــــي فرض الجودة في الـــــــنهوض بها لخدمة الدولة والارتقاء بمؤسســـــاتها، فهي ترجمة لرؤى متعددة الأوجه و الفكـــــر بعيدا عن وجع المذّلة الأخلاقية والتهميش المقصـــــود والوعود الهيكلّية الزائفة لهذه النخبة.

الدكتوراه...هي فعلا رحلة نضـــال لجزء من العمر مضى فيه مشوار من الجهد المعرفي، الأكاديمي من شأنه الرقي بالبناء المؤسّساتي، فالحرص على تجســـيد المدّنية في الدولة محور لا تتجزأ عنه جودة الرقابة علـــى تحسين التطلعات الاستراتيجّية للتعليم العالي والبحث العلمي في تونس بما في ذلك الرقابة على حســـن تفعيل شهادة الدكتوراه وإدماج الدكاترة في سوق الشـــغل بشكل يليق بهذا المشوار الفّني الأكاديمي.

وبين متاهات الإدارة في الـــتعامل مع هذه الوضعية الهشّة وضعف التناول الثابت لإشـــكالية الدكاترة المعطّلين عن العمل، خطّت العيون رسائل الدكتوراه شـــهادة للتاريخ بألف كلمة حب، تحية حب وقبلة حب لكلّ من ساهم في إثراء المكاســـب العلمّية وتجديد البحث العلمي وســـط هذا الزاد من الخذلان في تونس.

تحدّيات البحث العلمي في مجال الدّراسات الثقافية الأنقليزية: الآداب والحضارة الأنقليزية في تونس

بقلم د. حاتم بن جميع

دكتور باحث في الآداب الانقليزية

يتبوأ البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية مكانة هامة في الجامعات الغربية. إذ تحتضن الجامعات الأوروبية عشرات مخابر البحث التي تهتم كليا أو جزئيا بهذا المبحث العلمي والتي تبحث في مواضيع أدبية وفي قضايا حضارية في علاقة بالسياق الانقليزي والامريكي والعالم الناطق بالانقليزية (الانقلوفوني) عموما. وتستقطب هذه المخابر سنويا عشرات الباحثين الأوربيين والأجانب في أُطر متنوعة على غرار "عقود بحث ما بعد الدكتوراه". ويعود الاهتمام بهذا المبحث لعدة أسباب لعل أبرزها أهمية العالم الانقلوفوني لا من حيث المساحة وعدد السكان فحسب بل من حيث تنوع ثقافاته وثراء مخزونها الحضاري أيضا، علاوة على الوزن السياسي والثقل الاقتصادي لدول منظمة الكومنويلث ناهيك عن كونها تضم 5دول من ضمن أقوى 20 اقتصادا في العالم وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا والهند.

وقد مثّل البحث العلمي في مجال للدراسات الثقافية الانقليزية أحد أهم ابواب دراسة خصائص مجتمعات والعالم الانقلوفوني وآليات تشكّلها ماضيا وحاضرا ومستقبلا والبحث في جذورها وفهم سيرورة تطورها وتحليل ديناميكياتها انطلاقا من دراسة أعمال أدبية بمختلف أجناسها (شعر رواية مسرح سيرة.... الخ). وباعتماد نظريات مختلفة على غرار ما بعد البنيوية والتفكيكية وما بعدها مثلت السرديات الادبية الانقليزية مجالات خصبا لبلورة أطروحات متنوعة تسبر أغوار العالم الانقلوفوني بمختلف أبعاده الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي تفكيك خطابات الهيمنة والاحتواء والظلم والإقصاء والتمييز وإيديولوجيات الإمبريالية والاستعمار بشقيه السياسي والثقافي وغيرها من أشكال العنف.

أما في السياق الأكاديمي التونسي ورغم تعاظم الاهتمام باللغة الانقليزية في الجامعات منذ بداية الالفية. فإن البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية مازال محدودة ومحتشما. وهذا لعدة أسباب لعل أبرزها:

ندرة عدد الأساتذة الباحثين "صنف أ" المتخصّصين في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية حيث لم يعد عددهم يتجاوز حاليا أصابع اليد في حين يتجاوز عدد أقسام الانقليزية 20 قسما موزّعين على 11 جامعة. وهذا النقص الفادح في أساتذة هذا الاختصاص سوف يؤثر آليا على عدد المرسمين في مرحلة الدكتوراه وبالتالي على عدد الباحثين.

كما أنّ عدم وجود أي مخبر بحث في هذا الاختصاص من أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية. فكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس مثلا لا يوجد فيها مخبر بحث في الدراسات الثقافية الانقليزية رغم وجود قسم الانقليزية بها في حين انه يوجد مخبر بحث في الدراسات الألسنية الانقليزية في كلية الاداب والعلوم الإنسانية بصفاقس وهو مخبر البحث في مقاربات الخطاب:

Laboratory of Approaches to Discourse

ومن أبرز معوقات تطور البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية هو النقص الحاد في المجلّات العلمية المحكمة. حيث توجد مجلة وحيدة تعنى جزئيا بهذا المبحث وهي:

The international journal of Humanities and Cultural Studies.

ومن أهم أسباب تراجع البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية هو عدم انفتاح مخابر البحث في العلوم الإنسانية وفي الآداب العربية والفرنسية على هذا الاختصاص.

فأغلب المشرفين على مخابر البحث في اختصاصات العلوم الإنسانية على غرار الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ والعلوم السياسية لا يبدون اقتناعا بأهمية انفتاح اختصاصاتهم على النصوص الأدبية والحضارية والدراسات الثقافية الانقليزية عموما. وهذا يعود جزئيا لطبيعة تكوينهم الفرنكوفوني وخاصة لعدم ترسخ ثقافة تنوع الاختصاصات وتداخلها pluridisciplinarité et interdisciplinarité.

حيث مازال أغلبهم يؤمن بالحدود الصارمة بين العلوم الإنسانية والآداب. ومن جهة أخرى يعود عدم انفتاح مخابر البحث في الآداب والحضارة العربية والفرنسية على الدراسات الثقافية الانقليزية إلى تهميش مبحث الآداب المقارن والترجمة وهذا يعود بدوره لضعف تكوين أغلب الأساتذة الباحثين في اللّغة الانقليزية. هذا علاوة على غياب الدعم المادي واللوجستي من سلطة الإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. حيث تفتقر المكتبات الجامعية لمراجع بحثية سيما في علاقة بمباحث معاصرة وراهنة وعدم رقمنتها.

كما أن الباحثين التونسيين يجدون صعوبة بالغة في توفير المراجع الضرورية التي نفتقدها المكتبات الجامعية ودار الكتب الوطنية ناهيك أنّ المقتنيات من الخارج عبر منصة أمازون وغيرها بالعملة الصعبة تتطلب إجراءات إدارية معقدة فضلا عن تكلفتها العالية التي تبلغ أحيانا ضعف المنحة الشهرة لطالب الدكتوراه. هذا دون أن ننسى الإشارة إلى عدم توفير ولوج مجاني free access لقواعد بيانات database الدوريات المحكمة.

هذا بالإضافة إلى محدودية المنح المتوفرة الباحثين في هذا المجال من اجل المشاركة في الندوات العلمية المحلية وخاصة الدولية. حيث يضطر الباحثون لتوفير نفقات المشاركة الباهظة من مواردهم الذاتية. كلّ هذه الأسباب المذكورة مجتمعة أعلاه تفسر محدودية البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية.

الحلول:

إنّ الارتقاء بالبحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية ينطلق أساسا من اقتناع سلطة الإشراف بأهمّية هذا المبحث العلمي الهام والواعد.

ثانيا، الترفيع في عدد خطط الانتداب لرتبة أستاذ محاضر والترقية لرتبة أستاذ تعليم عال في مناظرات الانتداب مع معالجة البطء الحاصل في مناقشة ملفات التّأهيل الجامعي. وهذا من شأنه تيسير فتح مخابر ووحدات البحث في هذا المبحث.

ثالثا، توفير تحفيزات لكل من يعبر عن نيته إطلاق جمعية علمية أو مجلة محكمة تعنى بهذا المبحث وتوفير الدعم المالي وتشجيع الانتقال الرقمي في النشر.

رابعا، تشجيع المخابر في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب العربية والفرنسية على الانفتاح على هذا المبحث.

خامسا، تشجيع الجامعات التونسية على ربط علاقات أكاديمية مع مخابر البحث التي تهتم بهذا المجال في الجامعات الغربية.

خاتمة

حاولنا في هذا المقال تشخيص الأسباب الموضوعّية وراء تراجع البحث العلمي في مجال الدراسات الثقافية الانقليزية وكذلك اقترحنا بعض الحلول التي نراها قادرة على النهوض بهذا الاختصاص انطلاقا من أهميته باعتباره أحد أهم النوافذ التي تمكننا من فهم مجتمعات العالم الانقلوفوني وللّتواصل معها بشكل أنجع.

انتخابات هياكل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي: مآل الوعود والأهداف في ظلّ محدودية الميزانيّة

بقلم وسيم حقي

طالب دكتوراه في اللغة العربية–حضارة

شهدت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وبعض هياكل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجديدا على مستوى المناصب واللّجان. وهو ما دفعنا إلى طرح جملة من الإشكاليات القديمة والمتجدّدة على طاولة المجالس العلميّة واللّجان المنتخبة. وذلك في ظلّ تواصل نفس المعوّقات التي اعترضت من سبقهم. وعلى رأسها كثرة المطالب والتحدّيات مقابل ضعف الموارد المالّية. ذلك أنّ ميزانيّة وزارة التعليم العالي بقيت دائما في حدود أربعة بالمائة – تنقص وتزيد بنسبة ضئيلة جدّا – ممّا يطرح نقاط استفهام عديدة.

وبحثا عن الدّقة نطرح أهم التحدّيات المطروحة على كلّ جهة أو طرف، وما يتطلبه ذلك من موارد مالّية.

ميزانية الدولة	ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	نسبة ميزانية الوزارة من ميزانية الدولة
53921	2 153,000	% 4,0

المصدر : قانون المالية الأصلي لسنة 2023

2. نفقات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الناتج المحلي الخام لسنة 2022

مليون دينار تونسي

ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 933,583
الناتج المحلي الخام	143 893,500
نسبة ميزانية الوزارة من الناتج المحلي الخام	% 1,34

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

I. مؤسّسات التّعليم العالي

يعتبر التحدّي اللوجيستي من أهم التحدّيات التي ما سيواجهها – كمن سبقهم – من سيشرفون على مؤسسات التعليم العالي، والتي يبلغ عددها 206 مؤسسة تعليم عالي عمومي حسب التقرير السنوي للوزارة بعنوان سنة2022/2023. ولا تخفى كثرة المطالب اللوجستيّة الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، على غرار تأهيل أقسام المؤسسة وتغطية نقائصها قبل حلول السنة الجامعيّة المقبلة، لا على مستوى المظهر فحسب وإنما على مستوى التجهيزات المكتبيّة والوثائق وغيرها من المستلزمات، وهنا يجد العميد أو المدير نفسه أمام خيارات محدودة، تفرض عليه إعطاء الأولويات لمطالب بعينها وتأجيل النظر في بعضها الآخر. وهذا ما يعيه جيّدا كل الفاعلين في الفضاء الجامعي من إداريين وأساتذة وطلبة. ويكفي فقط أن نقارن بين ما بلغه التعليم الرقمي في مؤسسات جامعيّة عربيّة في مقابل قدرات المؤسسات الجامعيّة التونسيّة لنعي حجم التحدّيات الملقاة على عاتق سلطة الإشراف لتأهيل منشآتها الأكاديميّة لوجستيّا وتقنيا.

II. مخابر البحث العلمي صلب مؤسسات التعليم العالي

لعلّ ميزانيات مخابر البحث المرصودة من قبل سلطة الإشراف لمختلف المخابر باختلاف اختصاصاتها والمؤسسات العلمية التي تنتمي لها هو خير مثال على ما أشرنا إليه في عنوان هذا المقال، ونعني هنا الهوّة الشاسعة بين ما تطرحه المجالس العلمية المنتخبة من تحدّيات وأهداف، وما تجده في واقعنا الأكاديمي والبحثي من صعوبات ونقائص، وعلى رأسها عدم قدرة الميزانيات المرصودة لهذه المخابر على تغطية خطط وبرامج البحث المزمع تحقيقها، وعدم قدرتها على فتح المجال أمام تكثيف الأنشطة الأكاديميّة مثل عقد المؤتمرات العلميّة – عادة ما يقتصر نشاط المخبر على مؤتمر أو مؤتمرين دوليين كل سنة جامعيّة – وإحداث التربصات الخارجيّة لكلّ أعضائه من طلبة وباحثين. فرغم العدد المحترم لمخابر البحث في مختلف الاختصاصات العلميّة تبقى الميزانيات المرصودة لها متواضعة إن لم نقل محتشمة بالنظر إلى ما تمتلكه هذه المخابر من موارد بشريّة مميّزة ومشاريع بحث وتطوير واعدة. ويتوضح توزيع مخابر ووحدات البحث كالآتي وفق التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي بعنوان السنة الجامعيّة 2022/2023.

ولتبيّن مدى محدوديّة ميزانيّة البحث العلمي المخصصة لمخابر ووحدات البحث يكفي أن نشير إلى أنّ ميزانيّة الوزارة المقدّرة بـ 2153000 مليون دينار سنة 2023، والتي يذهب القسم الأكبر منها إلى كتلة الأجور والمتطلّبات اللوجستيّة لمؤسسات التعليم العالي ولديوان الخدمات الجامعيّة. مع الإشارة إلى تباين الميزانيات المرصودة لكل مخبر بحث بالنظر إلى الاختصاص وطبيعة الأنشطة التي يضطلع بها، ذلك أنّ الميزانيّة المخصّصة للبحث العلمي توزّع على:

1. مخابر البحث الأساسي المُحدثة بالكلّيات والمعاهد والمدارس العليا.
2. مخابر البحث والتطوير التكنولوجي المحدثة بمدارس المهندسين والمدارس العليا للعلوم التطبيقية والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.
3. مخابر البحث التنموي المحدثة بالمؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للصحة والمراكز الفنية القطاعية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية المؤهلة للبحث بمقتضى النصوص الخاصة بها.
4. وحدات البحث المحدثة بالمؤسسات العمومية للتعليم العالي وللبحث العلمي وبالمؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للصحة والمراكز الفنية القطاعية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية المؤهلة للبحث بمقتضى النصوص الخاصة بها.

المصدر:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

1. توزيع مخابر ووحدات البحث حسب الجامعات ومؤسسات البحث العلمي

الجامعة أو المؤسسة		عدد المخابر	عدد الوحدات
الجامعات	الزيتونة	2	1
	تونس	27	2
	تونس المنار	82	16
	قرطاج	58	8
	منوبة	26	6
	جندوبة	4	5
	سوسة	24	1
	المنستير	39	7
	القيروان	1	0
	صفاقس	81	15
	قابس	13	8
	قفصة	3	0
	تونس الافتراضية	0	1
الادارة العامة للدراسات التكنولوجية		1	0
مراكز البحث		67	0
مؤسسات الصحة العمومية		55	15
مؤسسات أخرى		7	8
المجموع		490	93

وعليه فإنّ أعضاء مخابر ووحدات البحث سيجدون أنفسهم في نفس المأزق الذي يمرّ به المشرفون على مؤسسات التعليم العالي، وسيضطرّون بدورهم إلى تحديد مسار أنشطتهم البحثيّة وفق الإمكانيات المتاحة والأولويات البحثيّة التي يرومون تحقيقها وإنجازها.

III. المنح : منح الطلبة، منح البحث العلمي، منح التشجيع على البحث العلمي:

لئن بدت الغاية من المنح المخصّصة لطلبة الإجازة ذات غايات لوجستية واجتماعيّة بدرجة أولى، فإن منح البحث المرصودة لطلبة الماجستير والطّب والهندسة وفي مرحلة الدّكتوراه لا ترتقي إلى تغطية مصاريف هؤلاء الباحثين الاجتماعيّة وهي قاصرة عن توفير دعم كاف لهم في مسارهم البحثي المثقل بالمصاريف التي غالبا ما تفوق إمكانيات أسرهم. وهو ما يطرح إشكالا عميقا ومحرجا في آن واحد، وهو تخيير الباحث بين الرضوخ للضغوطات الاجتماعيّة والانقطاع عن البحث أو تعويل الطالب على الذات لتأمين ما يحتاجه من مصاريف، وهو ما يشتّت تركيزه على مساره البحثي. ورغم طرح هذه الإشكالية مرارا إلا أنّ قيمة المنح مازالت على حالها لم تتغيّر؟؟

وفي المقابل تسند منح البحث ومنح التشجيع على البحث التي تسندها الوزارة (وفق الضوابط والشروط الواردة في مقرر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 27 أكتوبر يتعلق بضبط شروط وطرق إسناد منح البحث ومقاديرها، وفي المنشور الوزاري المؤرخ في 5 ديسمبر 2019 المتعلق بضبط معايير إسناد منحة التشجيع على الإنتاج العلمي إلى الأساتذة والباحثين المنتمين إلى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،

المصدر:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

2. توزيع هياكل البحث والباحثين حسب الإختصاص

اختصاص البحث	المخابر				الوحدات			
	العدد	عدد المدرسين الباحثين		عدد الطلبة الباحثين	العدد	عدد المدرسين الباحثين		عدد الطلبة الباحثين	
		صنف (أ)	صنف (ب)	الدكتوراه	الماجستير		صنف (أ)	صنف (ب)	الدكتوراه	الماجستير
علوم الحياة والبيوتكنولوجيا	205	1803	1872	1849	854	49	205	225	179	131
العلوم الصحيحة	141	1298	2319	3262	674	19	77	142	227	63
علوم وتقنيات المهندس	56	620	1037	1286	286	7	32	54	68	19
العلوم القانونية والإقتصادية والتصرف	48	512	1296	1810	1630	10	43	99	116	46
العلوم الإنسانية والإجتماعية	40	364	1004	1106	533	8	26	33	143	43
المجموع	490	4597	7528	9313	3977	93	383	553	733	302

ولئن اقتصرت هذه المنح على الأساتذة والباحثين المباشرين لعملهم صلب مؤسسات التعليم العالي والراجعين بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإنّ هذه الخطوة على أهمّية تظل ذات فاعلّية محدودة إذا تجاوز الرهان الامتيازات التي سيتمتع بها الباحثون ليكون تطوير نشاطات مخابر البحث التونسيّة والإعلاء من مكانتها إقليميّا ودوليّا. هذا إضافة إلى تواصل المظلمة في حق الدكاترة الباحثين المعطلين عن العمل بإبقائهم بين مطرقة البطالة وسندان المناظرات الدورية التي لا تغطي عدد المعطلين عن العمل، ولا تعّبر عن العدد الفعلي للشغورات في مختلف المؤسسات الجامعّية، وهو ما يطرح أسئلة عديدة، لعلّ أهّمها، **هل سيظلّ قدر الدّكاترة الباحثين في تونس البطالة أو التهجير أو البقاء في سجن العقود الهشّة والعرضّية؟؟ وما قيمة إسناد منح للتشجيع على البحث العلمي إن كان من راهن على البحث العلمي خارج أسوار الجامعة ومخابر البحث؟؟ وعن أي رؤية علمّية نتحدّث حينما يكون هذا واقع الفئة الأكثر عددا وجهدا بحثّيا داخل هياكل البحث وخارجها؟؟**

واقع لطالما بّينت الجمعّية الوطنّية لطلبة الدّكتوراه والدّكاترة الباحثين موقفها منه، وطالب ضمن مراسلاتها لسلطة الإشراف بإيجاد حلّ جذريّ لتغييره نحو الأفضل، وقد بّين المتداخلون في سلسلة الندوات التي عقدتها الجمعّية تباعا واقع البحث العلمي في تونس من زوايا نظر مختلف ووفق إحصائيات دقيقة، ومع ذلك ما تزال حقوق الدكاترة الباحثين المهنّية والعلمّية قيد النظر على حساب أعمارهم وطموحاتهم المهنّية والاجتماعّية.

IV. توصّيات:

– بات جلّيا أنّ أزمة البحث العلمي في تونس لا تتوّقف عند تحديد الهياكل وتغيير أعضائها إذا كانت الميزانّية المخصّصة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ستظل في آخر الترتيب. وهذه مسؤولّية جميع الفاعلين في التعليم العالي والبحث العلمي من إداريين وأساتذة وطلبة، وعليه يجب أن يقع تشكيل لجنة تضم ممثلين عن مختلف الفاعلين في هذا القطاع تعمل على تحديد حجم الشغورات الفعلّية التي تحتاجها مؤسّسات التعليم العالي بعيدا عن هاجس الميزانّية المرصودة سنويّا، وتحيد ما تحتاجه المؤسسات الجامعّية ومخابر البحث من متطّلبات لوجستّية عاجلة لتطويرها وصيانة مرافقها. ليتّم لاحقا عرضها ضمن اجتماع وزاري، يتّم خلاله تدارس السبل الممكنة لتأمين الميزانّية الكافية لتأمين الموارد البشرّية المطلوبة ولسدّ هذه الاحتياجات. مطلب وإن بدا متعاليا عن الواقع، ولكن لا مجال للحديث عن حلول جدّية وحاسمة إن لم يقع الانطلاق من هذه الخطوات لبلوغ تشخيص دقيق وموضوعي لهذه الأزمة التي ما عادت خفّية، وتتفاقم يوما بعد يوم. ومن سنة إلى أخرى.

– القطع مع كل أشكال التعاقد الهش والعرضي في صفوف خرّيجي التعليم العالي لما لذلك من أثر معنوي سلبي لا على خرّيجي التعليم العالي بمختلف اختصاصاتهم ودرجاتهم العلمّية فحسب، وإّنما على مئات الآلاف من التلاميذ الذين يراهنون على التعليم لتحقيق طموحاتهم الاجتماعّية. **ولعلّ الخطوة التي اّتخذتها وزارة التربّية في حق الأساتذة النّواب دليل واضح على أنّ المسألة تتطلب إرادة جدّية ورؤية حاسمة لحلّ معضلة التشغيل الهش على المدى القريب والمتوسّط.**

– بات جلّيا أنّ العائق المادّي هو ما يجعل ملف الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل عالقا بين النصوص التشريعيّة وخطط الانتداب التي عجزت عن تأمينها كلّ الوزارات المتعاقبة، ذلك أنّ انتداب الدّكاترة الباحثين يتطّلب قرارا جريئا من الدّولة على مستوى الميزانيّة وعلى مستوى فتح خطط الانتداب بالعدد الكافي لاحتواء أزمة البطالة الحالية. ولذلك فمن الواجب الأخلاقي والرمزي لمختلف أسلاك التعليم في تونس أن تتبنى قضيّة الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل، دفاعا عن مكانة التعليم وتثمينا للجهد الذي يبذله المعلم والأستاذ مع تلميذه من السنة الأولى وصولا إلى لحظة حصوله على شهادة الدّكتوراه. إنّ اصطفاف جميع أسلاك التربية والتعليم خلف مطلب أصحاب شهادة الدّكتوراه المشروع سيكون حاسما وفاعلا بلا شكّ. وهو مطلب نراه متاحا إذا توفرت إرادة جامعة لتحقيقه، انتصارا لقيمة التعليم ولمكانة المدرسة والمعهد والجامعة في بناء المجتمع وتطويره.

تأهيل شهادات نظام "أمد": من فكرة مشروع إلى التنزيل في دليل التوجيه الجامعي

بقلم د. محمد حداد

دكتور باحث في الهندسة الكهربائية

بعد صدور دليل التوجيه الجامعي لسنة 2024 والجدل الذي تسبب فيه حول إلغاء بعض الشعب. فحسب موقع المفكرة القانونية يمكن أن نلاحظ حذف ما يقارب 50 مسارا تكوينيا، في مجالات اللغات والترجمة والفنون والثقافة (21 مسارا) وفي مجالات العلوم الصحيحة والدراسات الهندسية (29 مسارا)، وقد كانت كلية العلوم بقفصة الأكثر ضررا بحذف سبعة مسارات تكوينية، ممّا دعا النقابة الأساسية بالمعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بقفصة إلى الاحتجاج تعبيرا عن رفضها من خلال إصدار بيان في الغرض في 27جوان 2024، لتلتحق بها بقية الهياكل النقابية للمؤسسات الجامعية المتضررة في باقي الولايات[1]. وفي 20 أوت 2024 قامت الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي بعد صدور النّسخة النّهائيّة من دليل التّوجيه الجامعيّ، بتنزيل تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" (الصورة الأولى) تعبر فيها عن ارتياحها حول تراجع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن حذف المسارات التكوينية في النّسخة الأوّلية، وبالتالي فإنّ النسخة النّهائيّة تتضمن جميع الاختصاصات دون استثناء.

... الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي

July 20 at 8:58 AM ·

بعد صدور النّسخة النّهائيّة من دليل التّوجيه الجامعيّ، يسجّل المكتب التّنفيذي للجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي بارتياح تراجع سلطة الإشراف عمّا كانت قد ذهبت إليه من تجميد مسارات تكوين في بعض الجامعات وفي شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، في النسخة الأوّلية من هذا الدّليل.

وهو تراجع تمّ استجابة لما طالبت به الجامعة العامّة في بيانها الصادر بتاريخ 1 جويلية 2024، وما طالبت به مؤسسات التعليم العالي المعنية ممثّلة في رئاسات الأقسام والمؤسسات والجامعات المختلفة، من ضرورة تشريك مختلف الهياكل الأكاديميّة المعنيّة والتفاعل الإيجابيّ مع مقترحاتها في الغرض.

وقد كثّفت الجامعة العامة من تواصلها مع سلطة الإشراف في هذا الشّأن للوصول إلى حلّ يضمن أخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار وحصلت على تطمينات في ذلك، سبق وقد أشار إليها الأخ الكاتب العام للجامعة العامّة في تدخلاته الإعلامية العديدة.

وإنّا إذ نثمّن عودة مسارات التكوين إلى وضعها الطبيعي فإنّنا نهنّئ زملاءنا الأساتذة، في مختلف مواقعهم، لما أبدوه من غيرة على مؤسساتهم واختصاصاتهم ومسارات التكوين.

المصدر:
صفحة الفايسبوك للجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي

لن يكون هذا المقال من أجل البحث في الأسباب التي أدّت إلى إلغاء هذه الاختصاصات ثم إعادتها كما ذكرنا، لكن سنركّز في هذا المقال على عمليّة الترخيص والمراحل التي لا يمكن من دونها إدراج الشهادة في دليل التوجيه الجامعي[2].

دخل دليل الإجراءات الخاص بتأهيل شهادات نظام "أمد" حيز التنفيذ في أفريل 2013(تم تنقيحه في أكتوبر 2013)، وهو عبارة عن وثيقة تحدّد الأطراف المتداخلة في عملية الموافقة والمصادقة على نوعية الشهادات المرخصة لها داخل المؤسسات الجامعية بالقطاعين العام والخاص. حيث تتوزع عملية التأهيل على 13 مرحلة انطلاقا من إصدار منشور العودة الجامعية ووصولا إلى تقييم حملة التأهيل لكن سنركز على 11 مرحلة السابقة لتنزيل الشهادة في دليل التوجيه الجامعي كما هو مبين في الصورة الثانية.

فككل سنة تقوم وزارة التعليم العالي والبحث قبل نهاية السنة الجامعية بالتحضير للسنة الجامعة الموالية من خلال إصدار منشور يكون موضوعه حول الإعداد للسنة الجامعية على مستوى التكوين في الشهادات الوطنية لنظام "أمد". وبخصوص السنة الجامعية 2024/2025 تم تنزيل منشور عدد 27المؤرخ في 11 جوان 2024 فقد اقتصر هذا المنشور على دراسة مطالب تأهيل عروض التكوين في الشهادات الوطنية للإجازة المقترحة من طرف المؤسسات

الجديدة والتي تم الترخيص لها في انطلاق التدريس بداية من السنة الجامعية 2024/2025. أما بقيّة المؤسسات التي تنتهي مدة تأهيلها سنة 2023/2024 فقد تم التمديد بسنة واحدة لمختلف الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير والدكتوراه، لكن هنا علينا التركيز على نقطة مهمة، وهي أنّ هذا التمديد لا يشمل مسالك الشهادات التي لا تستجيب للمعايير المعتمدة من حيث العدد الأدنى للطلبة المسجلين بها (الصورة الثالثة).

وبهذا هل يمكن القول بأنّ الوزارة قامت بسحب الاجازات من دليل التوجيه الجامعي بناء على هذا المعيار؟

وقد تمّ تنزيل دليل عروض التكوين الجامعي في نظام "أمد" وخارج نظام "أمد" في كل من القطاع العام والخاص في 2021، لنجد مثلا الإجازة الوطنية في الفرنسية التي تم إلغاؤها من المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر لأنّ مدّة التأهيل هي ثلاث سنوات بداية من السنة الجامعية 2019/2020 إلى غاية السنة الجامعية 2022/2023، وقد تم تمديد التأهيل بسنة إضافية عن طريق المنشور عدد 14 المؤرخ في 11 افريل 2023.

أمّا منشور العودة الجامعية فيشتمل عادة على التوصيات العامة التي يتوجب إتباعها وكذلك الروزنامة. وبالنسبة إلى التوصيات العامة نلمح بخلاف تحديد الأولويات الوطنية في مختلف مجالات التكوين تأكيدا على توسيع نطاق التشاور عند بلورة مقترحات مشاريع الشهادات والتأكيد كذلك على إشراك ممثلي المحيط الاقتصادي والاجتماعي وأهل المهنة خاصة عند بلورة مقترحات الإجازات التطبيقية وشهادات الماجستير المهني أو الشهادات المقترحة إطار البناء المشترك، فإننا نلاحظ إلزامية العودة والاطلاع على توصيات مختلف اللجان الوطنية بالنسبة للسنوات السابقة وأخذها بالاعتبار عند الشروع في بلورة مقترح الشهادة والتنصيص كذلك على ضرورة الاعتماد على اعتماد برامج التكوين الوطنية المنجزة من اللجان القطاعية عند اقتراح مشاريع إجازات في نفس التخصصات.

فبعد **المرحلة الأولى** المتمثلة في إصدار منشور العودة الجامعية تتّم في **المرحلة الثانية** دراسة مشاريع الشهادات المقترحة والمصادقة عليها في المجلس العلمي على مستوى المؤسسات، ثم تتم إحالة المشاريع المصادق عليها إلى الجامعة مرجع النظر التي تقوم في **مرحلة ثالثة** بدارسة مشاريع الترشح من طرف اللجنة البيداغوجية للجامعة ومن ثمة المصادقة عليها في مداولات مجلس الجامعة، وفي صورة الموافقة تتم إحالة المشاريع المصادق عليها إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي.

لتقوم الإدارة العامة للتجديد الجامعي في **مرحلة رابعة** دراسة ملفات الترشح والتثبت من مطابقتها للشروط المطلوبة ليقع توزيعها على اللجان القطاعية التي تقوم في مرحلة خامسة بدراستها وإبداء الرأي فيها بالاعتماد على الوثائق الإطارية والقانونية المنظمة لشهادات نظام "أمد".

المصدر:
الإدارة العامة للتجديد الجامعي

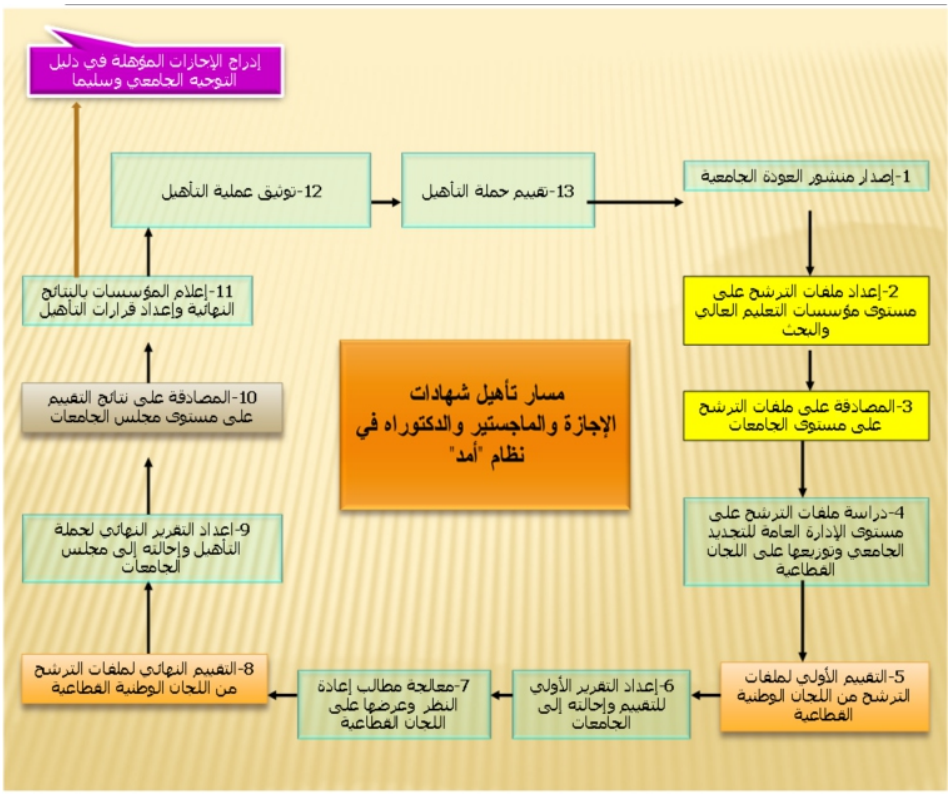

وفي نهايته المرحلة تقوم بإعداد تقرير تأليفي يتضمن هذا التقرير على تقيم المسلك محور الدراسة حيث تكون التقارير إمّا بقبول المشروع المقترح أو رفضه أو تطلب معطيات تكميلية، وبالتالي تؤجل اللجنة رأيها النهائي في انتظار استكمال المعلومات المطلوبة أو للقيام بالتعديلات اللازمة، ويتم تقديمه إلى الإدارة العامة للتجديد الجامعي حيث تقوم هذه الاخيرة في **مرحلة سادسة** بمراجعة تقارير اللجان القطاعية وإعادة إرسالها إلي إلى الجامعات مرفقة بنسخة من كل "بطاقة تقييم مسلك" وبنموذج "مطلب إعادة نظر". وفي **مرحلة سابعة** تتولى الإدارة العامة للتجديد الجامعي استلام الاعتراضات على قرارات اللجان وإحالة مطالب إعادة النظر إلى اللجان القطاعية التي تقوم هذه اللجان في **مرحلة ثامنة** بالتقييم النهائي لملفات الترشح وإعادة إرسالها إلي الإدارة العامة للتجديد الجامعي لتقوم هذه الادارة في **مرحلة تاسعة** باستلام التقارير وملفات التقييم المتعلقة بالمشاريع وإعداد القائمات النهائية لكل المشاريع التي تم تقييمها من طرف اللجان الوطنية القطاعية وإحالتها إلى رؤساء الجامعات استعدادا للنظر فيها في إطار مجلس الجامعات وإحالة الملف إلى الوزير لدراسته وبرمجة دراسة نتائج حملة التأهيل في جدول أعمال مجلس الجامعات. حيث يقوم مجلس الجامعات في **المرحلة العاشرة** بالنظر في القائمات النهائية لكل المشاريع المعروضة للتأهيل الصادرة عن الجامعات والتي تم تقييمها من طرف اللجان الوطنية القطاعية. والمصادقة على النتائج النهائية للتقييم.

المصدر:
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

في إطار الإعداد للعودة الجامعية 2024-2025 على مستوى عروض التكوين في الشهادات الوطنية لنظام "أمد"، تقرّر أن تقتصر حملة التأهيل على دراسة مطالب تأهيل عروض التكوين في الشهادات الوطنية **للإجازة المقترحة من طرف المؤسسات الجديدة** التي يرخّص لها في انطلاق العمل بداية من السنة الجامعية 2024-2025.

3/1

كما تقرّر أن يتم التمديد بسنة واحدة بعنوان السنة الجامعية 2024-2025 لمسالك التكوين في الشهادات الوطنية للإجازة والماجستير والدكتوراه التي تنتهي مدة تأهيلها سنة 2023-2024 **ما عدى مسالك الشهادات الوطنية التي لا تستجيب للمعايير المعتمدة من حيث العدد الأدنى للطلبة المسجلين بها** وذلك طبقا لما يلي:

الشهادة	تأهيل	إعادة تأهيل
الإجازة	غير معنية	غير معنية (تأهيل استثنائي بسنة واحدة)

ويكون ذلك قبل إحالة قائمة الشهادات الوطنية للإجازة المؤهلة للسنة الجامعية المعنية إلى الإدارة العامة للشؤون الطالبية التي تقوم بإعداد دليل التوجيه الجامعي. أمّا في **المرحلة الحادية عشر** فيقع إعلام المؤسسات الجامعية بالنتائج النهائية، ومنها إلى الإدارة العامة للتعليم العالي وخاصة إدارة التعليم العالي الخاص التي تتولى بدورها إعلام مؤسسات التعليم العالي الخاص. وكذلك تتمثل هذه المرحلة إعداد قرارات التأهيل الخاصة بشهادات الماجستير والدكتوراه المؤهلة للسنة الجامعية المعنية.

ثم تتولى الإدارة العامة للتجديد الجامعي بتوثيق عملية التأهيل في **المرحلة الثانية عشر**، حيث تقوم بتوثيق جميع مراحل التأهيل وتقارير العناصر المتداخلة في عملية التقييم حتى انتهاء مدة تأهيلها والمقدرة حسب دليل الإجراءات الخاص بتأهيل شهادات نظام "أمد" بخمس سنوات. وفي نهاية عملية التأهيل تأتي **المرحلة الثالثة عشر** التي تتولى فيها الإدارة العامة للتجديد الجامعي حوصلة سير حملة التأهيل للسنة الجامعية المعنية من خلال المعطيات الإحصائية للشهادات المؤهلة حسب القطاعات والاختصاصات والجامعات والاطلاع على المقترحات الصادرة عن اللجان الوطنية القطاعية والمؤسسات والجامعات لتطوير عملية التأهيل وكذلك تحديد النقائص المرصودة من طرف الفريق المكلف بإدارة حملة التأهيل بالإدارة العامة للتجديد الجامعي مع إصدار التوصيات المقترحة لتطوير حملات التأهيل المقبلة.

خاتمة:

وقد عرضنا هذه الإجراءات ورصدنا أطوارها ومختلف الهياكل المشرفة عليها إعدادا وتقييما، وصولا إلى مرحلة الإقرار بجدواها أو رفضها، لنبّين صرامة الإجراءات الإداريّة والرّقابّية التي تتعلّق بإحداث شعبة علميّة أو التّخلي عنها، وهو ما يجعل قرار التخلي عن مسارات تكوينّية قرارا على غاية من الأهمّية لا للإرباك الذي سيحدثه في دليل التوجيه فحسب، أو أثره على المؤسسات التعليميّة التي ستفقد بعض مساراتها الجامعّية ممّا سيقلّص من عدد الطلبة الوافدين عليها، وهذا ما صار جلّيا في مسارات شعب العلوم الإنسانّية مثلا، وإن وقع التراجع عن الإجراءات هذه السنة فذلك لا يعني بالتأكيد التخلي عن الفكرة في السنوات القادمة.

الأمر الذي يطرح عدة إشكاليات لعلّ أهمّها التساؤل عن مصير خرّيجي هذه الشعب ومآلهم العلمي والمهني في ظل تواتر الحديث عن أخذ الطاقة التشغيلّية بعين الحسبان في مسار التوجيه الجامعي، هذا إضافة إلى تساؤلنا عن أثر تقليص بعض المسارات التكوينّية على المكانة العلمّية لبعض المؤسسات الجامعّية. وفي انتظار أن يكون هناك تقييم شامل لمثل هذه الإجراءات حاولنا تسليط الضوء على أحد المرتكزات الأساسية التي يتّم من خلالها إحداث المسارات التكوينّية صلب مؤسسات التعليم العالي التونسّية.

الهوامش

[1] محمد رامي عبد المولى، التوجيه الجَامعي في تونس: عشرات الاختصاصات حُذِفت بقرار فوقي، موقع المفكرة القانونية.

[2] دليل الإجراءات الخاص بتأهيل شهادات نظام "أمد"، الإدارة العامة للتجديد الجامعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الجمعية الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التونسيين
Association Nationale des Doctorants et Docteurs Chercheurs Tunisiens

مجلة الدكتور الباحث التونسي
الجمعيّة الوطنية لطلبة الدكتوراه والدّكاترة الباحثين التّونسيين
العنوان: 16 نهج فلسطين، الطابق الاول، 1002 تونس
البريد الإلكتروني: anddoc.tunisiens@gmail.com
الموقع: anddoct.org